المشهد
تصدر عن شركة «المشهد» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»
مدير التحرير
محمد موسى
الإخراج الصحفى للعدد:
هالة سعيد عباس
الإدارة والإعلانات والاشتراكات
٤٥ ش عبدالرحيم صبرى. الدقى
ت: ٠١٠١٩٤٤٠٠٣ـ ٣٧٧٢٢٠٣٥
فاكس: ٣٧٧٢٢٠٣٤
البريد الإلكترونى
almash_had@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات: مؤسسة الأهرام
العدد 327 – السنة الحادية عشرة- الأحد 15 يناير 2023م – 22 جمادى الآخر 1444هـ

عجاجيات

بقلم: عبدالغنى عجاج

هرى حول الرأى العام

كلام الناس لا بيقدم ولا يأخّر .. كلام الناس ملامة وغيرة مش أكتر..هكذا ترى كلمات اغنية الفنان جورج وسوف ... والحقيقة ان كلام الناس مهم جدا..فكلام الناس فى مدرجات كرة القدم يغير مدربين ويدفعهم للتخلى عن مواقعهم اذا ما ساءت نتائج فرقهم .. وكلام الناس فى المدرجات عندما يتحول الى هتافات يضع بعض اللاعبين على القمة مثلما تفعل جماهير ليفربول الانجليزى عندما تغنى وتهتف باسم محمد صلاح..وكلام الناس فى مدرجات الملاعب الرياضية هو ما يدفع بعض اللاعبين الى الاعتزال وترك الملاعب قبل ان يتعرضوا للطرد من حشود الناس الغاضبة..

الرأى العام يكون حول الموضوعات التى تهم أكبر عدد من الناس

واذا تعددت شكاوى سكان عمارة وتوافقت آراؤهم على سوء الخدمات التى يقدمها مأمور العمارة او رئيس مجلس إدارتها تكون النتيجة إما حدوث صراع فى العمارة أو أن يترك رئيس مجلس الإدارة مكانه لآخر يستطيع أن يتفاهم بصورة أفضل مع السكان ويوفر لهم الخدمات التى يحتاجونها.

وفى العلوم السياسية وكما درسنا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فإن كلام الناس يمكن وصفه ب (الرأى العام) والرأى العام يعنى أنه يعبر عن آراء أكبر عدد من الناس أو لنقل الأغلبية ولو كانت نسبية.. والرأى العام يكون حول الموضوعات التى تهم أكبر عدد من الناس ، فلا يوجد رأى عام حول أيهما أجمل الشمس أم القمر ، ولا يوجد رأى عام حول اقتناء الألماس أم الذهب .. فالرأى العام من صفاته أنه يمس حياة أكبر عدد من الناس ولذلك نجد كلام الناس أو (الرأى العام) حول كفاءة الخدمات الصحية وجودة التعليم وأسعار السلع والخدمات التى لا يمكن الاستغناء عنها ولا تعتبر بحال من الكماليات ، فببساطة لا يوجد رأى عام حول سعر السيمون فاميه أو الكافيار أو الكاجو ولكن يوجد رأى عام حول سعر السمك البلطى والمكرونة والزيت والأرز والسكر والشاى.

ومن صفات الرأى العام كما وصفه أستاذ العلوم السياسية والمفكر الراحل حامد ربيع أنه مثل المرأة اللعوب ، فلا ضمانة لاستمرار الرأى العام كما هو دون تغيير لفترة زمنية ما ، فالرأى العام الذى يصفق لمدرب اليوم قد يسبه بعد ايام ويطالب برحيله.

كما علمنا الدكتور حامد ربيع أن احترام كلام الناس (الشعب) أو(الرأى العام) يعد من دلائل وعلامات أى نظام ديمقراطى.. وأن النظام الديمقراطى يهتم جدا بدراسات الرأى العام واتجاهات الرأى العام بل ويغير من سياساته استجابة لكلام الناس أو الشعب أو الرأى العام.

وحكى لى أساتذتى فى الهيئة العامة للاستعلامات من الرعيل الأول أن الزعيم الراحل جمال عبدالناصر كان يهتم جدا بتقارير الرأى العام التى تعدها الهيئة من خلال مراكز ومجمعات الإعلام الداخلى المنتشرة فى كل أنحاء مصر.. بل وأكدوا أن ناصر رحمه الله كان يطلب من رئيس هيئة الاستعلامات موافاته بتقرير عن نكات الناس كما هى دون تعديل أو تخفيف حتى لو كانت تتعلق به هو شخصيا.

الخلاصة مع الاعتذار لكلام الأغانى يمكن القول أن كلام الناس يقدم ويؤخر، وكلام الناس نقد وتوجيه ونصح.. كلام الناس أو كلام الشعب أو الرأى العام يجب التعامل معه بكل الجدية والاحترام والاهتمام ، بل ويجب عدم السخرية من كلام الناس أو توجهات الرأى العام.

محطات

بقلم: بهاء الدين حسن

إلا أرجل الفراخ!

● على الرغم من أن أرجل الفراخ ، ترتبط بأنها جالبة للقاذورات ، إلا أن سنة ٢٠٢٣ ، هى السنة التى أصبح فيها لأرجل الفراخ، قيمة ومركزا وتسعيرة ميري!

● فما الذى جعلها تدرَج ضمن قائمة المأكولات ، وتصبح لها تسعيرة ، مع أن الفرارجية لم يقوموا بتلبيسها كوتشى بينور ، أو شراب قطونيل ؟!

● فإذا قارننا بين أرجل الفراخ وأرجل العجول مثلا ، فسنجد أن أرجل العجول يتم عمل فتة كوارع عليها، لما فيها من قيمة غذائية، فما الذى يتم عمله على أرجل الفراخ ، ومدى الاستفادة الغذائية منها ؟!

سمعت الشعب يهتف «عاوزين ناكل هم هم»

● حتى أرجل البنى آدمين ذُكرت فى مواضع كثيرة فرجل الأنثى مثلا ، ارتبطت بالخلخال ، ورجل الرجل ارتبطت بالشلوت ، فما الذى ارتبطت به أرجل الفراخ غير القحط والجوع ، حتى يستيقظ الشعب على أن كيلو أرجل الفراخ يباع بعشرين جنيها ؟!

● فهل ينتظر الشعب بعد ذلك من الحكومة، أن تجعله يأكل الطوب والزلط والرمل ، مع إن هذا قد يستلزم المواطن. فى ظل وقف المبانى. أن يستخرج رخصة أكل ، أو عمل تصالح على وجبة بناية جسدية !

● لقد كانت الفرخة تسير مع العدس والفول والبصارة ، كأكلات شعبية فى متناول الطبقة المتوسطة، وتحت المتوسطة ، وإذ بسعر العدس والفول والبصارة يرتفع فارتفع أيضا سعر الفراخ ، فمن أين يجئ المواطن بالبروتين ؟

● يروى أن ابنة حاكم ، وهو غير حاكم فنان الكاريكاتير ، عندما سمعت الشعب يهتف «عاوزين ناكل هم هم هم » ، سألت والدها الحاكم « ما الذى يمنعهم من الأكل يا دادى « ، فقال لها « لا يجدون ما يأكلونه» ، وكانت تجلس على السفرة التى كانت عامرة بالبط والإوز والحمَام المحشي بالفريك، والديوك الرومي والفاكهة والحلويات من كنافة وبسبوسة وجلاش ، وربما السمسمية والحمصية فقالت (وهى تنظر للمائدة) لوالدها « ألا يوجد على موائدهم البط والإوز والحمام والديوك الرومي ، والفاكهة والحلويات من كنافة وبسبوسة وجلاش « ؟!

● طبعا الشعب لا يطمع فى مائدة مثل مائدة بنت الحاكم ، فما هو على مائدة بنت الحاكم ليس من المستحيلات ، فهو متوفر فى المولات والسوبرماركتات ، لكن غير المتوفر فى الجيوب ، الأموال التى تشترى ما يعمّر المائدة !

● فعمّروا موائدكم بما لذ وطاب، ولكن أتركوا شيئا من البروتين للغلابة، على ألا يكون هذا الشيء أرجل الفراخ!

تاريخ أسود للقروض والديون فى مصر

وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى، بلغت ديون مصر الخارجية ١٥٥,٧ مليار دولار فى نهاية ٢٠٢٢، (وتعدت الـ ١٧٠ مليار في فى تقديرات أخرى). والديون الداخلية ٤,٧ تريليون جنيه فى يونيو ٢٠٢٠، وذلك وسط أزمة اقتصادية حادة ومزمنة وقرض جديد من صندوق النقد مشروط بتعليمات جديدة شديدة القسوة، أدت الى تخفيض هائل فى قيمة الجنيه وزيادة كبيرة فى التضخم وفى الاسعار، مع تصريحات وأحاديث وتكهنات عن اتجاه الدولة لبيع بعض اصولها للسداد فى محاولة للنجاة.

●●●

تخبرنا كتب التاريخ× انه بعد قيام قوات التحالف الاوروبى تحت قيادة بريطانيا بالعدوان على جيوش محمد على وهزيمتها وإكراهه على توقيع معاهدة (كامب ديفيد الأولى) المشهورة باسم معاهدة لندن ١٨٤٠ والتى نصت على انسحاب الجيوش المصرية من الشام والجزيرة العربية وغيرها ما عدا مصر والسودان، وتخفيض الجيش المصرى الى ١٨ ألف جندى فقط ..

نقول بعد ذلك، بدأت فورا قصة الاستعباد المالى لمصر التى انتهت باحتلالها عام ١٨٨٢، ذلك الاحتلال الذى استمر ٧٤ عاما، وفيما يلى ملخص الحكاية التى يجب ان نتعظ منها ونحفظها عن ظهر قلب:

– فى ١٨٣٨ وقعت تركيا مع انجلترا معاهدة تجارية تعطى امتيازات كبرى للانجليز، وفى ١٨٤٢ تم تطبيق هذه المعاهدة على مصر وبموجبها حرمت صناعتنا الوطنية من الحماية الجمركية وكان هذا هو المسمار الاول فى نعش الاستقلال الوطنى.

– وفى ١٨٥١ اعطى عباس باشا للانجليز امتياز مد السكك الحديد فى مصر.

– وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ أعطى سعيد للفرنسيين امتياز شق قناة السويس.

– ثم قام سعيد بعقد اول قرض اجنبى تجاوز ٦ ملايين جنيه استرلينى حين اصدر سندات على الخزينة بيعت فى البورصات الاوروبية لانه لم يكن من حق مصر فى ذلك الوقت حق عقد قروض خارجية دون موافقة الباب العالى.

– وفى عام ١٨٦٤ اقترض اسماعيل من مصرف "فروهلنغ وغوشن" مبلغا مقداره ٥,٧ مليون جنيه استرلينى، الا انه لم يدخل الخزينة المصرية فى الواقع سوى ٤,٨٦ مليون جنيه فقط.

– وفى ١٨٦٥ عقد اسماعيل قرضاً خاصاً مع البنك الانكلو مصرى، واستلم نقداً ٢,٧٥ مليون جنيه استرلينى من اصل ٣,٣٨ مليون جنيه قيمة القرض الاسمية.

– وفى ١٨٦٦ عقد اسماعيل مع مصرف فروهلنغ وغوشن قرضاً لمد سكك حديدية بضمان السكك الحديدية المصرية. ولم تستلم الخزينة المصرية الا ٢,٦٤ مليون جنيه استرلينى من المبلغ الاسمى للقرض وقدره ثلاثة ملايين جنيه.

– وفى ١٨٦٧ عقد قرضاً " شخصياً " مع البنك الامبراطورى العثمانى (الانكلو.فرنسى) ، واستلم منه ١,٧ مليون فقط من اصل ٢,٠٨ مليون وهو المبلغ الإسمى للقرض .

– وفى ١٨٦٨ عقد قرضاً مع رجل الاعمال الدولى "اوبنهايم" بمقدار ١١,٨٩ مليون ولم تستلم مصر منه سوى ٧,١٩٥ مليون جنيه.

– فى ١٨٧٠ عقد قرضاً جديداً شخصياً مع صاحبى البنوك بيشفسهايم وغولدشمدت بمبلغ ٧,١٤٣ مليون، استلم منه ٥ ملايين جنيه فقط .

– واخيراً، وقع اسماعيل فى ١١يونيو ١٨٧٣ اتفاقية مع اوبنهايم لمنحه قرضا لتسديد اقساط الدين الجارى. وبلغت كمية هذا القرض الهائل ٣٢ مليون جنيه لم تستلم منه مصر نقداً إلا ٢٠ مليون جنيه بينما الزمت بدفع ٣,٥ مليون جنيه سنويا الى اوبنهايم على شكل فوائد.

●●●

وبذلك تمكنت البنوك الانكليزية خلال ١١ عاماً من ربط مصر بدين تبلغ قيمته ٦٨ مليون جنيه استرلينى، دفع منه نقداً فى الحقيقة ٤٦ مليون جنيه فقط واغتصب ما يزيد عن ٢٠ مليون جنيه كفرق تسعير ونفقات عمولة.

– كما بلغت سندات الدين الجارى لهذه السنوات ٢٦ مليون جنيه، دفعت عليها مصر فائضاً سنويا قدره ١٥٪ وحتى ٢٥٪.

– وهكذا بلغت قيمة دين مصر الخارجى الإجمالى قبيل عام ١٨٧٦ اربعة وتسعون مليون جنيه إسترليني.

هذا بالإضافة الى أن مصر قد انفقت فعليا على مد السكك الحديدية ٧٥ مليون فرنك بينما دفعت الى المقاولين الاجانب ٣٢٥ مليون فرنك. كما دفعت الخزينة المصرية ما يربو على ٢,٥ مليون جنية إسترلينى لشركة البناء الاوربية لغرض تشييد ميناء الاسكندرية بينما كلفته الفعلية ١,٥ مليون جنيه فقط.

●●●

أى أنه فى النهاية قد نشأ فى ذمة مصر للبنوك الاوروبية دين مقداره حوالى ١٠٠ مليون جنيه! تراكم فى اقل من ربع قرن من عام ١٨٥٤ حتى ١٨٧٦، وتبدد كالتالي:

– دفعت الحكومة المصرية ١٦ مليون جنيه على تشييد قناة السويس.

– تسرب الى جيوب اصحاب البنوك كفرق تسعيرة (سعر الصرف) ونفقات عمولة وغيرها ٢٢ مليون استرلينى لم تستلمها مصر ولكنها اضيفت الى دينها.

– دفعت مصر حتى عام ١٨٧٦ ما يربو عن ٥٠ مليون استرلينى كفوائد على القروض الاصلية وسندات الدين.

– لم ينفق فى الحقيقة سوى مبلغ يتراوح بين ٥: ٦ ملايين استرلينى على تشييد منشآت تعود بالفائدة على مصر.

وهكذا نشأ القسم الأكبر من دين الدولة المصرية نتيجة المكائد الاجرامية التى دبرتها المصارف الانجليزية والفرنسية، ولم يستلم الشعب المصرى فى الواقع شيئاً من ذلك الدين الذى أثقل كاهله والذى أرغم على تسديده فيما بعد بثلاثة اضعاف قيمته الأصلية.

ناهيك عن القروض الداخلية كالمقابلة والروزنامة فى عامى ١٨٧١و١٨٧٤

ولقد ساعدت عوامل اخرى على تفاقم هذا الأوضاع ومن ذلك أنه:

– فى عام ١٨٦٣ قرر إسماعيل تحريم العمل الاجبارى فى حفر قناة السويس، فثار خلاف حاد مع ديلسبس ، فقام الخديوي، وباللعجب ، بتفويض نابليون فى هذا الخلاف وكانت النتيجة هى الحكم على مصر بغرامة ، تبعها لجوءها إلى مزيد من الاقتراض لسداد الغرامة

وكانت تركيا فى ١٨٧٣ قد وافقت، تحت الضغط الاوروبى، على اعطاء مصر حق الاقتراض المستقل، وهو ما تم توظيفه اسوأ توظيف.

●●●

وكانت النتائج الوخيمة على الوجه التالى:

– فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ تم بيع اسهم مصر فى قناة السويس لبريطانيا لسداد الديون، وكانوا ١٧٦ الف سهم، وبيعت بـ ٤ ملايين جنيه استرلينى اقترضها رئيس وزراء بريطانيا دزرائيلى من صديقه روتشيلد. ٤ ملايين فقط! رغم انه كلف مصر ١٦ مليون جنيه وأغرقها بديون بلغت ١٠٠ مليون جنيه وفوائد ٣٠٠ مليون جنيه، وقد بلغت قيمة الأسهم المبيعة فى عام ١٩١٠ مبلغا قدره ٣٥ مليون جنيه .

– وفى ١٨٧٥ تم إعلان إفلاس تركيا، وهو ما انعكس على مصر فورا، ففرضت بريطانيا عليها لجنة لفحص شئونها المالية

– وفى ١٨٧٦/٤/٨ توقف إسماعيل عن دفع سنداته المالية وأعلنت مصر إفلاسها.

– وفى ١٨٧٦/٥/٢ تشكلت لجنة لمراقبة دين الخديوى من فرنسا والنمسا وايطاليا، وقررت توحيد الدين المصري

– وفى ١٨٧٦ تشكلت لجنة ثنائية انجليزية فرنسية لمراقبة مصر ماليا.

– وفى ١٨٧٨ تشكلت اول وزارة اوروبية فى تاريخنا برئاسة نوبار باشا الأرمنى الاصل وثيق الصلة ببنوك لندن وباريس وكان وزير المالية فيها إنجليزى ووزير الأشغال العامة فرنسى.

إسماعيل

فرضت زيادة فى الضرائب على المواطنين، وامتنعت عن دفع اجور الضباط المصريين، ثم قامت بتسريح ٢٥٠٠ ضابط وتخفيض الرواتب الى النصف.

ووضعت خطة مالية لادارة مصر عرفت باسم "خطة ويلسون" نزعت من الخديوى أى صلاحيات مالية وتم منح الوزيرين الانجليزى "ولسن" والفرنسى "دى بلينيير" حق الفيتو ضد أى مشروع حكومى وكان أهم ما تضمنته الخطة هو رفع ضرائب الأرض الخراجية والعشرية وإلغاء القروض الداخلية من أجل القروض الخارجية.

فغضب اسماعيل وقام فى ١٨٧٩/٤/٧ بحل الوزارة الاوروبية وتأليف وزارة وطنية برئاسة شريف باشا التى قام بعزل عدد من الموظفين الاوروبيين وزيادة عدد الجيش إلى ٦٠ الفا ووضع أول دستور لمصر.

وفى١٧مايو ١٨٧٩ عرض مشروع اللائحة الاساسية وقانون الانتخاب على مجلس النواب، وفى ٨ يونيو ١٨٧٩ وافق المجلس ووضع خطة مالية وطنية، فاعترضت بريطانيا وفرنسا وألمانيا

توفيق

والنمسا على الخطة المالية.

وقامت إنجلترا وفرنسا فى ١٩يونيو ١٨٧٩بتوجيه إنذار انجليزى فرنسى لإسماعيل بالتنازل عن العرش ، دعمته ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا ، وضغطت على السلطان عبد الحميد الذى أقال اسماعيل فى ٢٥ يونيو ليغادر إلى إيطاليا ، ويعين الخديوى توفيق بدلا منه.

وفى ١٨٧٩/٩/٤ تم إعادة الرقابة المالية الثنائية وإقالة الوزارة الوطنية، وكلف رياض باشا بالوزارة الجديدة الذى أمر بتخفيض الجيش إلى ١٨ ألفا فقط، كما تم إلغاء فرمان ١٨٧٣ ، فحرمت مصر مجددا من حق عقد قروض خارجية، وفى يناير ١٨٨٠ طبقت خطة ولسن المالية التى حددت الدين المصرى بـ ٩٨ مليون جنيه وزادت الضرائب على الفلاحين، وامتنعت عن دفع مرتبات الضباط بالإضافة إلى ترقية الضباط الشراكسة دون المصريين.

فثار الجيش وتمت إقالة رياض وتكليف شريف باشا بالوزارة الجديدة.

وفى ١٨٨١/٩/٩ قامت الثورة العرابية.

وفى ١٨٨١/١٢/٢٦ أصر مجلس النواب المصرى على حقه فى التصويت على الميزانية المصرية.

فقامت انجلترا وفرنسا بتوجيه إنذار إلى مصر فى ١٨٨١/١٢/٢٦ تعلنان فيه رفضهما لأى صلاحيات مصرية تخص الميزانية، وقبل شريف باشا الإنذار وغضب المجلس فاستقالت الوزارة، وتم تعيين وزارة وطنية جديدة بقيادة البارودى وكلف عرابى بالحربية فى ٥ فبراير ١٨٨٢

وفى ٥ فبراير تم نشر اللائحة الاساسية وإبطال المراقبة الثنائية وإعداد قانون انتخابات جديد ، فثار الفلاحون ضد ملاك الأراضى وخاف الاقطاعيون من الحركة الجارية وتصاعدت الثورة، فبعثت انجلترا وفرنسا بأساطيلها إلى الاسكندرية فى ٢٠ مايو وطلبت من الخديوى إبعاد عرابى وعلى فهمى وعبد العال وإقالة وزارة البارودى ، فقبل الخديوى الذى هرب إلى الإسكندرية فى ١٣ يونيو

وانعقد فى ٢٣ يونيو مؤتمر للدائنين ضد مصر فى القسطنطينية من كل من فرنسا وانجلترا وروسيا والنمسا وألمانيا (مؤتمر النزاهة).

وفى ٦ يوليو وجه الأميرال سيمور إنذارا أول إلى رئيس حامية الإسكندرية بتوقيف أعمال التحصينات، ثم إنذارا ثانيا فى ١٠ يوليو، وبدأ قصف الاسكندرية فى ١١ يوليو الذى انتهى بوقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى لمدة ٧٢ سنة.

وقام الانجليز فورا بعد استسلام عرابى بنزع سلاح الجيش المصرى وتسريحه وارغام مصر على دفع ٩ مليون جنيه استرلينى تعويضا للإنجليز، وتم إلغاء الرقابة الثنائية، وتحويل مصر إلى مزرعة قطن لبريطانيا.

وفى ١٨٨٥ وقعت اتفاقية دولية لديون مصر، وفى ١٨٨٨ وقعت اتفاقية القسطنطينية بشان قناة السويس من كل من فرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا واسبانيا وهولندا وتركيا.

●●●

وناضلت أجيال كثيرة من الشعب المصرى إلى أن نجحت فى تحرير مصر ١٩٥٤/١٩٥٦، ولكن بعد أن كان الاستغلال الاستعمارى الطويل قد أنهك مصر وتسبب فى تأخرها وتخلفها عن نظرائها، وهو التخلف الذى لا تزال آثاره ممتدة حتى اليوم.

ومنذ ذلك الحين، استقر فى الضمير الوطنى المصرى ان الاقتراض هو أقصر الطرق الى التبعية.

فهل تتكرر المأساة؟

بقلم: محمد سيف الدولة
SEIF_ELDAWLA@HOTMAIL.COM